



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايية



المجلس القومي لحقوق الإنسان



جمهورية مصر العربية
اللجنة الوطنية المصرية
لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية

بحث الهجرة غير الشرعية للشباب فى المجتمع المصرى ملخص تنفيذى أولى

الإشراف العام
أ.د. نسرین البغدادى

الإشراف التنفيذى
أ.د. سمیحة نصر

القاهرة

٢٠١٥

يتضمن الملخص التنفيذي الأولى:

المحور الأول: الموضوع والأهداف والمنهج

المحور الثاني: عينة الدراسة

المحور الثالث: صعوبات العمل الميداني

المحور الرابع: أهم النتائج

المحور الخامس: مختصر لأهم التوصيات

المحور السادس: الفريق البحثي

المحور الأول: الموضوع والأهداف والمنهج

تعانى مصر منذ فترة ليست بالقصيرة من مشكلة أضحت ظاهرة بحكم تكرارها واستمرارها، بالرغم من الجهود الأمنية المكثفة التى تبذل فى سبيل القضاء عليها، وهى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما يرتبط بها من أفعال إجرامية تشكل فى مجموعها جريمة تهريب المهاجرين، خاصة فى ظل ما تطالعنا به الصحف، بصورة تكاد تكون دورية، من صور لمجموعات من الشباب فى مقتبل العمر أودت بحياتهم غرقا إحدى المراكب البدائية التى يتم تهريبهم فيها، أو تلك الأشلاء التى تعاد الوطن من الشواطئ الأوربية. كل ذلك بالإضافة إلى تلك القصص التى تعج بها الدراسات وصفحات الجرائد للحالة المزرية التى يكون عليها من يتم تهريبهم بتلك الطرق المميتة، وهو الأمر الذى يستدعى تغيير المنظور الرسمى للمواجهة، على الرغم من بعض الجهود التى تبذلها الحكومة فى عقد اتفاقات مع بعض الأطراف الأوربية لتحسين أحوال المهاجرين بصورة غير شرعية أو إعادة توطينهم، وما إلى ذلك.

تعتمد المنظومة الدولية لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب على خطط عمل وطنية توضح مجالات التدخل والتدابير المناسبة، وتتصافر لتحقيق أهداف تلك المنظومة الجهود الحكومية وغير الحكومية، فى ضوء استراتيجية تنسق بين النشاطات وتضع إطارا عاما لتقويم الأداء وتصحيح المسار، وإنفاذ القانون.

وتتولى التصدى لمكافحة الهجرة غير الشرعية للشباب فى المجتمع المصرى اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية التى تم إنشاؤها بقرار من رئيس الوزراء فى مارس ٢٠١٤، وباعتبار أن مكافحة تبدأ بالوقاية، وأن الوقاية تعتمد على جمع المعلومات وإجراء البحوث العلمية حول وضعيات الاتجار والأبعاد المختلفة بأنماطها وتوزيعاتها والأعراف والتقاليد التى

تفرزها. كان قرار اللجنة بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لإعداد دراسة متكاملة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري، خاصة في ظل المستجدات الراهنة والتحديات التي تمر بها المنطقة؛ بما يسهم في رسم صورة متكاملة تنطلق من الدمج بين النهج التنموي والنهج الحقوقي خاصة مع بروز الأطفال كضحايا لتلك الجريمة.

ويتم ذلك من خلال دراسة وصفية تحليلية للظاهرة تعتمد مدخلا اجتماعيا، نفسيا، قانونيا يسعى ليس فقط إلى التوقف عند الرصد والتحليل وإنما يتعدى ذلك إلى تقديم إطار متكامل للمواجهة، يصلح أساسا لصياغة سياسة اجتماعية مناسبة، تتكامل فيها الأبعاد الاجتماعية والأمنية والسياسية في مواجهة شاملة للظاهرة تحقيقا للأهداف التالية:

١- التعرف على حجم مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب وتوزيعاتها الجغرافية.
٢- التعرف على أشكال الهجرة غير الشرعية للشباب التي يفرزها الواقع المصري.

٣- التعرف على العوامل الفاعلة في إفراز أى مشكلات.

٤- تحديد الاستراتيجيات المناسبة للمواجهة التشريعية وتنظيميا ومجتمعيا.

وعلى ذلك اهتمت دراستنا الحالية برصد مشكلات الهجرة غير الشرعية للشباب في المجتمع المصري وقد اعتمدت أيضا على العمل الميداني الكيفي والكمي الذي تم إجراؤه خلال الفترة من شهر مايو وحتى شهر أغسطس ٢٠١٥ باستخدام العديد من الأساليب لجمع البيانات التي تختلف باختلاف طبيعة كل مشكلة من المشكلات محل الدراسة، حيث تم استخدام أدوات متعددة: منها الاستبيان، المقابلة المتعمقة، دراسة الحالة، بعض الاختبارات النفسية، حيث طبقت تلك الأدوات على عينات عمدية لبعض الضحايا المحتملين وبعض الأطراف الفاعلة فضلا عن البيانات الإحصائية العامة والجنائية.

ونظراً لأن الدراسة قد بدأت في شهر يناير وهي تبحث عن جريمة لا وجود لها في التشريعات المصرية، فقد اعتمدت على تعريف جريمة الهجرة غير الشرعية الوارد بالمادة رقم ١/٣ من بروتوكول الأمم المتحدة المعنى بالموضوع، كما اعتمدت في تحليل البيانات الميدانية بعد معالجتها على نفس مضمون بروتوكول تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك الأعمال التحضيرية للبروتوكول كما اعتمدت على بعض الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت الموضوع.

المحور الثاني: عينة الدراسة:

اختيار عينة الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا الحالية على سحب المحافظات الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية بناء على عدداً من المحددات العلمية - لعدم تمكننا من الحصول على أى بيانات رسمية من الجهات المعنية - وهي:

أ- الأبحاث الأكاديمية التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ب- تقارير المنظمة الدولية للهجرة.

ج- مؤشرات الفقر فى أحدث بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.

د- مؤشر الميل إلى الهجرة والذي أعدته هيئة البحث.

فى ضوء تلك المحددات تم سحب المحافظات الأكثر تصديراً للمهاجرين هجرة غير شرعية وهي:

أ- الوجه البحرى:

- ١- محافظة الشرقية.
- ٢- محافظة الدقهلية.
- ٣- محافظة القليوبية.
- ٤- محافظة المنوفية.
- ٥- محافظة الغربية.
- ٦- محافظة البحيرة.
- ٧- محافظة كفر الشيخ.

ب- الوجه القبلى:

- ٨- محافظة الفيوم.
- ٩- محافظة أسيوط.
- ١٠- محافظة الأقصر.

وقد تم سحب عينة من القرى المصدرة للهجرة غير الشرعية وقد بلغت ١٨ قرية وهى ميت جابر وميت سهيل بمحافظة الشرقية ونبروه وبساط كريم الدين وميت الكرماء بمحافظة الدقهلية وكفر الجمال بالقليوبية وقرية زنارة بالمنوفية، وكفر كلا الباب وديلشان وبنا أبو صير بالغربية وكوم زمران والعيون بالبحيرة وقرية برج مغيزل والبرلس والجزيرة الخضراء بمحافظة كفر الشيخ وقرية تطون بالفيوم وأبنوب بأسيوط والضبعية بالأقصر.

حيث أكدت الأبحاث والتقارير والمحكات التى سبق الإشارة إليها أن المناطق التى تنتشر فيها ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الشباب هى المحافظات والقرى السابق الإشارة إليها.

وفى ضوء ما سبق قد تم سحب ١٠٠٠ مفردة من المهاجرين هجرة غير شرعية من المحافظات والقرى سالفه الذكر.

المحور الثالث: صعوبات العمل الميدانى

- صعوبة الوصول لبعض القرى التى تبعد عن المراكز بالإضافة إلى أن الطريق لهذه القرى ليس ممهداً وبالتالي صعوبة سير عربات البحث مما اضطر فريق البحث إلى المشى للوصول إلى القرية.
- صعوبة الوصول إلى الحالات مما جعل فريق العمل الميدانى يقوم بالاستعانة بالإخباريين فى كل القرى.
- ارتفاع درجات الحرارة حيث سجلت فترة التطبيق الميدانى أعلى معدلات لها فى شهور الصيف ٢٠١٥.
- توجس عينة الدراسة وخوفها الشديد من فريق العمل الميدانى واعتبارهم هذا الفريق فريقاً أمنياً مما جعل عينة الدراسة تحجب عن الحديث مما شغل بال فريق العمل الميدانى للعمل على احتواء أفراد العينة وبت الطمأنينة فى نفوسهم، وأنا بصدد بحث عن الهجرة غير الشرعية للوقوف على مخاطرها مما أدى إلى تعطيل التطبيق ليوم، وتلاه يوم آخر.
- صعوبة الوصول للعينة المستهدفة وذلك (للعمل أو البحث عن عمل خارج المحافظة أحيانا أو للعمل باليومية)؛ مما استدعى الانتظار إلى أوقات متأخرة حتى الساعة مساءً من أجل التطبيق.
- رفض التطبيق خوفاً من الملاحقة الأمنية.
- إشاعة بعض تجار السفر (السماسة) أن فريق العمل ما هو إلا فخ أمنى والتشديد بعدم التعاون، أو ذكر أى أسماء خاصة بهم.
- عدم وجود وعى بأهمية البحث العلمى ودوره فى رصد وطرح حلول للمشكلة حيث ردد المبحوثون كثيراً "وأنا هستفيد إيه".
- توقع كثير من المبحوثين حل مشاكلهم وتقديم تعويض لهم.

المحور الرابع: نتائج الدراسة

أولاً: تطور حجم الظاهرة

من أبرز التحديات التي تواجه كافة الأبحاث والدراسات التي تهتم بقطاع الهجرة الدولية، عدم توفر بيانات وإحصائيات دقيقة عنها، بالإضافة إلى محدودية البيانات الخاصة بها، حيث لا تقوم العديد من الدول بتجميع بيانات تفصيلية حول هوية المهاجرين وأماكن تواجدهم وأوطانهم وتوقيتات هجرتهم. كما تعاني إحصائيات الهجرة الدولية من النقص في المفاهيم والتعريفات الموحدة بين الدول. والنتيجة أنه من الممكن حالياً قياس حركة البضائع بشكل منهجي منظم، إلا أنه من غير الممكن متابعة حجم ونوع الهجرة سواء في الدول المصدرة أو المستقبلية أو العابرة. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها صعوبة حصر ظاهرة لها علاقة بعدة دول في نفس الوقت، بالإضافة إلى تعدد أنماط الهجرة وتداخلها، كما تعود بعض الصعوبات إلى ضعف تبادل المعلومات الخاصة بالهجرة. كما أن هناك قيوداً إدارية وأمنية تحد في كثير من الأحيان من نشر وتداول بيانات الهجرة بتفاصيلها.

هذا في حالة ما إذا كانت الهجرة الدولية تتم بصورة شرعية، أما إذا كانت الهجرة غير شرعية، فالصعوبات تزداد. ويرجع ذلك لطبيعة الظاهرة التي تتسم بالسرية. بالإضافة إلى تنوع وضع المهاجر غير الشرعي. يضاف إلى ذلك أن تنوع أساليب جمع البيانات والخلاف على المستوى الاصطلاحي أدى إلى تعدد الإحصاءات وتناقضها إذا ما توفرت عن حجم وخصائص الظاهرة.

ومع ذلك يجب ألا نتنينا تلك الصعوبات عن محاولة التعرف على تيارات الهجرة الدولية عامة وغير الشرعية على وجه الخصوص، والتطورات التي طرأت عليها مؤخراً. وهو ما تسعى في تحقيقه الدراسة الحالية وهي على النحو التالي:

- صعوبة دراسة الهجرة الدولية بصورتها الشرعية وغير الشرعية.

- طرق تقدير حجم الهجرة الدولية الشرعية وغير الشرعية.
 - التطور فى الهجرة الدولية على المستوى الدولى، والمستوى العربى، والمستوى المصرى.
 - التطور فى الهجرة الدولية غير الشرعية دوليا ومصريا.
- وقد انتهى الفصل إلى ما يلى:

التطور فى الهجرة الدولية

المستوى العالمى

- ١- بدأ القرن الواحد والعشرون ونسبة المهاجرين الدوليين واحد إلى ٣٥ شخصاً فى العالم.
- ٢- ازداد العدد الإجمالى للمهاجرين الدوليين بأكثر من الضعف خلال الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٠، واستمر العدد فى التزايد خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠، ثم ازداد العدد إلى ٢١٤ مليون مهاجر فى عام ٢٠١٠.
- ٣- من المقدر أن يصل العدد الإجمالى للمهاجرين إلى ٢٣٠ مليوناً عام ٢٠٥٠.

المستوى العربى

- ٤- عند مقارنة تطور أعداد المهاجرين الدوليين إلى البلدان العربية من جهة، مع المهاجرين من البلدان العربية خلال السنوات ٢٠٠٠ و٢٠١٣، يتبين ازدياد أعداد المهاجرين الدوليين للوطن العربى بمقدار أعلى من أعداد المهاجرين العرب للخارج.

المستوى المصرى

٥- بلغ صافى معدل الهجرة الدولية فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (-٠,٢%)، ثم وصل هذا المعدل خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ إلى (-٠,١%)، وفى الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣ وصل المعدل إلى (-٠,٥%). ويعنى ذلك أن أعداد النازحين من مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٣ كانت دائما أكبر من أعداد الوافدين. ولكن هذا الفرق قد اتسع بشكل ملحوظ فى الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٣ لصالح أعداد النازحين.

التطور فى الهجرة الدولية غير الشرعية

تتضارب التقديرات التى تقدمها الجهات المختلفة للهجرة غير الشرعية تبعا لاختلاف الجهة واختلاف المصطلح. فعلى سبيل المثال، فى عام ٢٠٠٥ تراوحت نسبة المهاجرين "غير النظاميين" ما بين ٦% إلى ١٥% من إجمالى حصيلة المهاجرين، بما يعادل ١% من سكان الاتحاد الأوروبى، وذلك بناء على بحث أُجرى بتمويل من المفوضية الأوروبية. بينما تراوحت نسبة "الهجرة السرية" ما بين ١٠% إلى ١٥% من عدد المهاجرين فى العالم وذلك بناء على منظمة العمل الدولية. فى حين تراوح عدد المهاجرين فى وضعية "غير قانونية" ما بين ٣٠-٤٠ مليون مهاجر وهم يمثلون ما بين ١٥% إلى ٢٠% من إجمالى المهاجرين فى العالم وذلك بناء على منظمة الهجرة الدولية. وهكذا فالبيانات المتاحة عن الظاهرة تضع مستخدمها أمام مشكلة، فعلى أى تقدير يستطيع أن يعتمد.

ومع ذلك وفى ضوء المتاح من بيانات نستطيع إيجاز أهم تقديرات الهجرة غير الشرعية استنادا إلى بيانات وزارة الداخلية الإيطالية، ووزارة الداخلية الإسبانية لتغطية الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠١٣، وبيانات المفوضية لعام ٢٠١٤ و٢٠١٥، وبيانات وكالة فرونتكس للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، والتى جاءت

فى تقرير "مركز سياسة الهجرة فى فلورنسا". وجدىر بالذكر أن هذه البيانات خاصة بالهجرة غير الشرعية التى تتم عن طريق البحر ويكون مقصدها أوروبا، ويتم تسجيلها. وبالتالي فهى تقديرات متواضعة عن الهجرة غير الشرعية حيث لا تأخذ فى الحسبان أعداد المهاجرين الذين لم يتم تسجيل دخولهم لتهديبهم بنجاح فى الاتحاد الأوروبي أو أعداد الذين فقدوا أو توفوا.

- بدأ التسجيل للهجرة غير الشرعية التى تتم عن طريق البحر ابتداء من عام ١٩٩٨ ومنذ هذا الوقت وحتى ٢٠١٣ بلغ متوسط عدد المهاجرين غير الشرعيين ٤٤ ألف مهاجر. وفى عام ٢٠١٤، قفز العدد إلى ما يقرب من ٢٢٠ ألفاً وفى أول ثلاثة شهور ونصف من عام ٢٠١٥، واقترب العدد من ٤٠ ألفاً هاجروا عن طريق البحر وهو ما تم تسجيلهم فعليا.

- فى الفترة ١٩٩٨-٢٠١٥ تزايدت أعداد حالات الوفاة. حيث توفى ١٨٤٠٣ شخصا أثناء محاولتهم الوصول إلى السواحل الأوروبية. وتم تسجيل نصفهم ٤٤,٩% فى الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥، وكانت أكبر زيادة للوفيات فى عام ٢٠١٤ (٣٢٧٩) وعام ٢٠١٥ (١٧١٩ فى أربعة أشهر فقط). مع الأخذ فى الاعتبار أعداد الموتى والمفقودين الذين لم يتم التعرف عليهم ولم يتم تسجيلهم.

- تزايد احتمال وفاة المهاجرين غير الشرعيين الذين يستخدمون الطرق البحرية إلى الاتحاد الأوروبي فى السنوات الأخيرة من ٧,٦% بين عامى ١٩٩٨-٢٠٠٤ إلى ٢٠,٥% بين عامى ٢٠٠٥-٢٠١٤، لتصل إلى ذروتها فى الأربعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥ حيث وصلت إلى ٤٥%. ويرجع تفسير ذلك إلى أن الإجراءات الأمنية المتشددة التى انتهجتها أوروبا للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لم تؤد سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها. فبعد تشديد المراقبة على مضيق جبل طارق، يتبع المهاجرون الآن

طريقاً آخر حيث تحول المهاجرون إلى الانطلاق من سواحل جنوب المغرب، ومن موريتانيا إلى جزر الكناري الإسبانية ومن ثم إلى إسبانيا، وهو ما يزيد من طول المسافة التي يقطعها المهاجرون في البحر. فالطرق البحرية القديمة عبر مضيق جبل طارق (سبعة ميل) أو مضيق Otranto أوترانتو (٨٠ ميلاً) كانت أقل خطراً من الطرق الجديدة من ليبيا إلى صقلية (٣٠٠ أو أكثر ميلاً) أو حتى من مصر أو تركيا إلى إيطاليا (حوالي ١٥٠٠ ميل). ومع زيادة المسافات التي يقطعها المهاجرون في البحر، يزيد احتمال غرقهم، خصوصاً أنهم يسافرون غالباً على مراكب صغيرة وضعيفة وهو ما يؤدي فعلياً إلى إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلى. وبالتالي، تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج عكس النتائج المرجوة تماماً.

المستوى المصري

اتضحت خطورة الهجرة غير الشرعية في مصر وبدأ التدوين الرسمي لها في عام ٢٠٠١. وذلك عندما أخذت الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة في رصد الشباب المرحل جراء الهجرة غير الشرعية. وفي هذا العام تم القبض على ٦٤٩ شاباً، ثم ازداد هذا العدد من الشباب تدريجياً ليصل في عام ٢٠٠٧ إلى ٥١٠٢. وجدير بالذكر أن الدول التي تم ترحيلهم منها هي ليبيا، وإيطاليا، ومالطا، واليونان.

ومن عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٣، ظلت إيطاليا ومالطا واليونان وهي وجهات الهجرة غير الشرعية المفضلة للمهاجرين المصريين، حيث ظلت مصر تحتل الترتيب السابع بين أعلى عشرة جنسيات للمهاجرين المهربين في البحر في إيطاليا خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٥، كما تحتل الترتيب ١١ بين أعلى الدول المرسله للمهاجرين غير الشرعيين لليونان، والترتيب العاشر بالنسبة لمالطا وذلك

فى عام ٢٠١٤.

أما عن إحصاءات الضحايا الذين فقدوا أو توفوا نتيجة هجرتهم غير الشرعية على مستوى جمهورية مصر العربية، فلا توجد إحصائية دقيقة بعدد هؤلاء الضحايا، وحتى الإحصائيات إن وجدت فهى ليست دقيقة، وذلك لعدة أسباب أهمها: إن هؤلاء الضحايا حينما يقررون السفر بطريقة غير شرعية، فغالبا ما لا يحملون ما يثبت شخصيتهم اعتقاداً منهم أن ذلك سوف ييسر لهم عملية الدخول غير الشرعي للدولة المهاجرين إليها. كما أن الكثير من جثث الضحايا تختفى فى عرض البحار وبين الجبال. يضاف إلى ذلك عدم إبلاغ أسر الضحايا بالأشخاص الذين فقدوا وهم فى طريقهم إلى الهجرة غير شرعية ولم يعودوا إلى موطنهم الأصلي خوفاً من المساءلة القانونية، واعتقاداً منهم وأملاً فى أن أبناءهم سوف يرجعون فى يوم من الأيام، بالإضافة إلى خوفهم من أن الإبلاغ عن عصابات التسفير سيجعلهم يؤذون أبناءهم إذا كانوا على قيد الحياة ورغبةً فى استرداد أموالهم التى دفعوها للمهربين.

ثانياً: الوصف الإيكولوجى

تعمل ظاهرة الهجرة غير الشرعية على إهدار قوى غير يسيرة من طاقتنا البشرية مع غرق المهاجرين فى مياه البحر الأبيض المتوسط. لذلك تنبع أهمية الموضوع بتعلقه بالبشر مصدر التنمية، فهناك هجرة غير نظامية تتم دون سن (١٨) عاماً وأخرى بسن أكبر من (١٨) إلى (٣٥) من مصر إلى عدة دول من الدول الأوروبية، من أشهرها إيطاليا. وقد ركزنا من خلال الدراسة الإيكولوجية التى أجريناها على أشهر القرى بمحافظات الجمهورية من الوجهين البحرى والقبلى، على تناقضات الواقع الاجتماعى للمهاجرين ونبط بينها وبين الهجرة من حيث^(٣):

١- تناقض بين الحياة الاجتماعية الاقتصادية فى مصر وبين الحياة الاجتماعية

الاقتصادية فى دول المهجر .

٢- منظومة القيم الاجتماعية المتباينة بين دولة المقصد ودولة المهجر .

محافظات الوجه البحرى

دلتا النيل هى دلتا تكونت فى شمال مصر (الوجه البحرى) حيث يتفرع النيل إلى فرعين يصبان فى البحر المتوسط: فرع دمياط فى الشرق وينتهى بمدينة دمياط، وفرع رشيد فى الغرب وينتهى عند مدينة رشيد. وتتدرج خصوبة التربة من الجنوب إلى الشمال فنجد الشمال ثقل فيه خصوبة التربة بسبب الملوحة الزائدة وتتشكل الدلتا من عدة محافظات، وقد وقع الاختيار على ٧ محافظات من بين المحافظات العشرة وهى: القليوبية (قرية واحدة)، الشرقية (٢ قرية)، كفر الشيخ (٣ قرى)، الغربية (٢ قرية)، البحيرة (٢ قرية)، الدقهلية (٣ قرية)، المنوفية (قرية واحدة).

واتضح من التحليل الإيكولوجى أن من أهم سمات محافظات الوجه

البحرى الدافعة لظهور هذا النوع من الظواهر هى على النحو التالى:

١- من حيث النشاط الاقتصادى؛ وتتسم قرى الدراسة من الدلتا (الوجه البحرى) بأن غالبيتها زراعى ولكن لا يخلو الأمر من القرى التى تشتهر بالصيد وتصنيع السفن، والفارق بين النوعين أن الأولى هى مصدرة بالأساس للمهاجرين غير الشرعيين، بينما يعمل النوع الثانى على الهجرة غير الشرعية عن طريق مهن مرتبطة به فهناك سمسرة الهجرة والوسطاء وهناك مصنعو المراكب وممولو التصنيع.

٢- المساحة والمرافق: تتمثل فى ضيق المساحة فى علاقتها بتعداد السكان، قلة المرافق من مياه صالحة للشرب، وصرف صحى، اللهم إلا الكهرباء التى توفرت بكافة قرى الدراسة.

٣- **الصحة:** من حيث الجانب الصحى بغالبية القرى لا تتوفر سوى وحدة صحية صغيرة ولا يعتمد سكان القرى فى الغالب عليها للحصول على احتياجاتهم الطبية والعلاجية، وإنما يلجئون إلى العيادات الخاصة والتعاونية للحصول على تلك الاحتياجات، حتى وإن توافرت المستشفيات فى بعضها فعادة ما ينقصها أما الإمكانيات البشرية، أو الأدوية والمعدات والتجهيزات، أو ينقصها كلاهما.

٤- **شبكة الطرق:** تعاني شبكة الطرق بتلك القرى من كونها ترابية فى الغالب ومتدهورة بشدة، مما يجعل من الدخول والخروج من تلك القرى أزمة فعلية خاصة مع وجود طلبة وموظفين فى حاجة للانتقال اليومي لممارسة أعمالهم الروتينية.

٥- **الترفيه والثقافة:** أما عن وجود أماكن مخصصة للترفيه والتوعية الثقافية، فيتوفر بكافة القرى مركز شباب، وهو فى كثير من القرى مخصص لغير الهدف الذى أنشئ من أجله، وإن كان الأمر فيما يتصل بالثقافة أصبح مرتبطاً بالسمة العامة للعصر المعلوماتى والسماوات المفتوحة، وإمكانية الحصول على كثير من المواد المسموعة والمقرؤة عبر الهواتف المحمولة والأجهزة الذكية فما عاد مرهوناً بمراكز وقصور الثقافة، أما ممارسة الرياضة والترفيه والرحلات فهو الأمر الذى تفتقده تلك القرى، خاصة مع ارتفاع نسب البطالة بها.

٦- **التعليم:** كافة قرى الدراسة يوجد بها مدارس حتى المرحلة الابتدائية ونصفها حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسى ولكن ندر أن تجد فى القرى التعليم الثانوى وإن وجد فلا تجد الثانوى العام إلى جانب التعليم الفنى والأزهرى.

٧- **بلد المقصد:** إن أغلب أبناء تلك القرى يهاجرون إلى إيطاليا كبلد مقصد إلا

أنه قد ظهر إلى جانبها بعض الدول أهمها تركيا واليونان وقبرص، أما الدول الأخرى الشهيرة في مجال الهجرة غير الشرعية فنجد منها فرنسا وإيرلندا وإنجلترا، كما لم تبتعد عن السفر من قرى الدلتا إلى إسرائيل، وجنوب إفريقيا.

٨- مسارات الهجرة: أغلب المسارات بمحافظات الدلتا تعتمد على الطريق البحرى والمراكب إلى موانئ دول المهجر، وتستغرق من أسبوع إلى ١٠ أيام.

٩- البعد الأمنى للهجرة: رغم تكرار تعرض الشباب بالمحافظات المختارة للقبض عليهم وترحيلهم، بل ورغم استمرار حبس بعضهم لمدة تصل إلى عشر سنوات بسجون ليبيا، لا يمتنع الشباب عن تكرار المحاولة، ولم يمتنع الأهل عن إرسال الأخوة الأشقاء إلى ذات المسار.

محافظات الوجه القبلى

صعيد مصر ويسمى بالوجه القبلى ويطلق عليه هذا الاسم لأنه منطقة تقع فى الجزء العلوى من أراضي نهر النيل فى مصر. تمتد هذه المنطقة من الجيزة شمالاً حتى أسوان جنوباً، وتمثل الجزء الأسفل من خريطة مصر. ويتضح من التحليل أن أهم سمات محافظات الوجه القبلى هى:

١- النشاط الإقتصادى: وتتسم قرى الدراسة فى الصعيد (الوجه القبلى) بأنها قرى فى غالبيتها ريفية زراعية وإن كان هناك محدودية بالمساحات المنزرعة بها، مما يجعل هناك بعض الأنشطة المرتبطة بالزراعة كتربية الثروة الحيوانية، ولكن أبرز الأنشطة الأخرى بتلك المحافظات هى السياحة وأنواع من التجارة المرتبطة بالسياحة وأنشطتها.

٢- الصحة: تتوفر فى غالبية القرى المستشفيات إلى جانب الوحدات الصحية،

ولكن السكان لا يعتمدون عليها أيضا في تلبية احتياجاتهم الطبية والعلاجية إذ يلجأون إلى العيادات الخاصة والتعاونية لنقص فى الإمكانيات البشرية والأدوية والمعدات والتجهيزات رغم قلة اعتماد سكان القرى عليها للحصول على احتياجاتهم الطبية والعلاجية، ولجؤهم إلى العيادات الخاصة والتعاونية للحصول على تلك الاحتياجات، وذلك لنقص الإمكانيات البشرية، والأدوية والمعدات والتجهيزات.

٣- **شبكة الطرق:** بتلك القرى جيدة فى الغالب نظراً للأنشطة السياحية التى تصل حتى قرى الصعيد.

٤- **الترفيه والثقافة:** أما عن وجود أماكن مخصصة للترفيه والتوعية الثقافية، فيتوفر بكافة القرى مركز شباب، وهو فى كثير من القرى مخصص لغير الهدف الذى أنشئ من أجله، وإن كان الأمر فيما يتصل بالثقافة أصبح مرتبطاً بالسمة العامة للعصر المعلوماتى والسماوات المفتوحة، وإمكانية الحصول على كثير من المواد المسموعة والمقرؤة عبر الهواتف المحمولة والأجهزة الذكية فما عاد مرهوناً بمراكز وقصور الثقافة، أما ممارسة الرياضة والترفيه والرحلات فهو الأمر الذى تفتقده تلك القرى، خاصة مع ارتفاع نسب البطالة بها.

٥- **التعليم:** كافة قرى الدراسة توجد بها مدارس حتى المرحلة الابتدائية ونصفها حتى اتمام مرحلة التعليم الأساسى ولكن ندر أن تجد فيها مدارس للتعليم الثانوى وإن وجد فلا تجد الثانوى العام إلى جانب التعليم الفنى والأزهرى.

٦- **بلد المقصد:** أن أغلب أبناء تلك القرى يهاجرون إلى إيطاليا كبلد مقصد، إلا أنه نظراً للطبيعة السياحية لكثير من محافظات الصعيد تظهر روسيا وأكرانيا، وألمانيا ضمن خريطة هجرة شباب الصعيد، إلى جانب الدول الشهيرة المعتادة والمتمثلة فى فرنسا وتركيا واليونان.

٧- مسارات الهجرة: أغلب المسارات بمحافظة الصعيد (الوجه القبلى) تعتمد على الطرق البرية إلى ليبيا

ثالثاً: الخصائص الديموجرافية للمهاجرين غير الشرعيين من الشباب:

يتضح من خلال العمل الإمبريقي لهذه الدراسة أن أبرز ملامح الشباب الذين خاضوا تجربة الهجرة غير الشرعية هي:

- ١- كل المهاجرين من الذكور.
- ٢- الغالبية العظمى من الشباب المهاجر ينتمون إلى الفئة العمرية من ٣٠ - ٣٥.
- ٣- يتضح من الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة، تأخر سن الزواج لشباب العينة.
- ٤- ارتفاع معدل التسرب من التعليم بين شباب العينة.
- ٥- الهجرة غير الشرعية امتدت لتشمل الشباب الحاصل على شهادات علمية والذي يفضل الهجرة غير الشرعية بكل مخاطرها على وضع البطالة فى وطنه.
- ٦- يشير المستوى التعليمى إلى أن الشباب المتسرب والمتوقف عن الدراسة، أكثر الفئات المرشحة لخوض تجربة الهجرة غير الشرعية.
- ٧- يتمتع ثلث شباب العينة بمهارات مختلفة، أبرزها استخدام الكمبيوتر ومعرفة اللغات.
- ٨- يعيش ثلثا الشباب الذى شملته العينة فى أسر كبيرة العدد.
- ٩- بالنسبة للظروف المعيشية للمهاجرين قبل الهجرة فالمرافق الأساسية من كهرباء، ومياه شرب، صرف صحى كانت متوافرة بنسب مختلفة أقلها الصرف الصحى. كما تبين امتلاكهم للسلع المعمرة المختلفة، فى المقابل انخفض امتلاكهم لوسائل النقل، أو عقارات أو أراضى زراعية. كما وجدوا صعوبة فى الحصول على الخدمات التعليمية أو الخدمات الصحية.

١٠- فيما يتعلق بالحالة العملية للمهاجرين فنستطيع تقسيمهم إلى فئتين، الفئة الأولى: وهى ممن كان يعمل قبل الهجرة فى مهن تنتمى معظمها للاقتصاد غير الرسمى، وهى مهن أغلبها ليس لها طابع الدوام والاستقرار، ولا يمكن الاعتماد عليها لتحسين مستوى المعيشة. فمتوسط الدخل الشهرى من هذا العمل لم يكن يكفى احتياجاتهم، والثانية: فئة الشباب العاطلين وهم إما فئة المحبطين الذين توقفوا عن البحث عن عمل أو فئة الذين لا يجدون ما يرضيهم من أعمال فى أسواق العمل الداخلية.

رابعاً: أسباب الهجرة غير الشرعية للشباب:

- هناك العديد من الأسباب التى تدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية منها:
- ١- الأسباب الاقتصادية: هى أهم أسباب الهجرة حيث أشارت نسبة كبيرة من عينة الدراسة أن الهجرة إلى الخارج تعمل على تحسين مستواهم المعيشى، وقد أفاد البعض الآخر بعدم كفاية الدخل.
 - ٢- الأسباب الأسرية: فقد ترجع إلى أن الظروف الأسرية المتدنية هى التى أجبرتهم على الهجرة وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية والحاجة إلى المال بغرض الزواج.
 - ٣- تناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل فى دول وارتفاعها فى دول أخرى وزيادة البطالة التى تزيد من نسب الفقر.
 - ٤- قلة منافذ الهجرة المنظمة المشروعة.
 - ٥- الظروف البنيوية منها: انتشار ثقافة الهجرة غير الشرعية فى القرى محل الدراسة حيث تؤثر بشكل أو بآخر على قرار اتخاذ قرار السفر وتدفع أهل القرية إلى الهجرة غير الشرعية.
 - ٦- ارتفاع تكاليف الهجرة غير الشرعية وعدم إتاحة الفرص التى تشجع الشباب للهجرة الشرعية، ولذا يلجأ إلى الهجرة غير الشرعية.

٧- تشجيع السياق الأسرى على الهجرة غير الشرعية ودفع أبنائهم للسفر للتغلب على المعاش حيث أكدت غالبية العينة أن من أسباب السفر وتحسين المعيشة وتكوين النفس.

٨- من الصعب فصل الأسباب بعضها عن بعض وهناك عوامل مساعدة على انتشار الهجرة غير الشرعية، حيث يلعب الإعلام دورا بارزا من حيث تصوير سحر البلاد الغنية وتحقيق الأحلام بالإضافة إلى الاستقرار الأمنى الذى تنعم به الدول التى تتمتع بالثروات النفطية والقاعدة المالية والسواق الحرة وتحول بعض البلدان إلى تجمع للشركات الكبرى الاقتصادية والدعاية السياحية للحياة المرفهة.

خامساً: ديناميات قرار المخاطرة بالهجرة وظروف اتخاذه:

يتأكد من النتائج أن هناك عوامل مؤثرة فى اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية، وتتمثل فى أن العوامل الفردية والأسرية والثقافية والمالية تلعب الدور الأكبر فى مساندة قرار الهجرة، حيث اطلع المقبولون على الهجرة على تجارب الآخرين بسلبياتها، إيجابياتها، فيقللون من قيمة الجوانب السلبية لصالح اتخاذ قرار الهجرة. فما يراه الفرد من مظاهر الثراء والتغيير الكبير فى أساليب الحياة التى يعيشها من سبقه للهجرة ونجح فيها، تجعله ينسى أن هناك من فشلوا وماتوا، فمشكلته الأساسية هى الوصول للبر الآخر من المتوسط، وإحدى الدول التى تحقق أهدافه المتمثلة فى الحصول على المال، وعند العودة على الاحترام والاكبار، وتشير النتائج إلى:

١- أن أكثر من نصف المهاجرين المصريين لديهم شبكات من المهاجرين (عائلة، أقارب أو أصدقاء) فى البلد المضيف قبل مغادرتهم مصر. حيث تقدم تلك العلاقات الروابط الضرورية والمعلومات عن الدول التى يفضلون الذهاب إليها.

- ٢- تعرض الراغب فى الهجرة لثقافة السفر والهجرة والعودة بالأموال فى محيط معيشته كلما نشأت بناية جديدة فى الريف المصرى تحمل خصائص المعمار الأوروبى، أو بدت مظاهر: الثراء، والتنافس على الزوجات، وارتفاع الأجور والمهور فى القرية، مما يجعله يسعى لمحاولة السفر، وهو نوع من المحاكاة والتقليد للنماذج التى نجحت فى الهجرة غير الشرعية من أجل تحقيق مستوى معيشى أفضل، والرغبة فى السفر ملحة، حتى لو واجهته صعوبات فى توفير المبالغ المالية أو صعوبات فى إجراءات السفر.
- ٣- بدأ سفر الراغبين فى الهجرة غير الشرعية فى الأعمار المبكرة من الشباب، وترتفع تلك مع عمر الشباب الأوسط من ٢٠-٢٥ سنة، وتقل فى الفئة الثالثة من الشباب الأعمار الأكبر حتى ٣٥ سنة، وتسير محاولات السفر الأخيرة على نفس النهج مع زيادة أكبر فى الأعمار الأكبر من ٣١-٣٥ سنة لتصل النسبة إلى ٥,٥%.
- ٤- وأبانت النتائج من خلال الدراسة الراهنة على أن آلية السمسار هى من أولى وأهم الآليات التى يلجأ إليها المهاجرون الراغبون فى الهجرة بطريقة غير الشرعية على مستوى العينة ككل فى الوجهين البحرى والقبلى.
- ٥- اختيار بلد المهجر، كشفت النتائج عن اختيار الراغبين فى الهجرة بطريقة غير شرعية تتوقف على مجموعة من العوامل منها: أنها البلد التى يعرفون السفر إليها، وقربها من مصر، ووجود نماذج ناجحة سبقت إليها ورجعوا بالمال، ولأن بها أقاربهم، ومعارفهم.
- ٦- معرفة المعلومات : أكدت غالبية العينة أن هناك مصادر لمعرفة المعلومات منها عن طريق المعرفة الشخصية، من خلال الانترنت، والمعرفة بمن سافر قبلهم من الأصحاب والمعارف. وتمثلت المعلومات عن تلك الدول فى أن بها فرص عمل كثيرة، وأموال متوفرة بشكل جيد، وحسن معاملة المهاجرين.

- ٧- وسائل السفر، وتوقيته: تركزت وسائل السفر فى استخدام المراكب العادية فى البحر هى الوسيلة الأكثر تفضيلاً، يليها المراكب التجارية، ثم اللجوء لضرب (تزييف) أوراق السفر.
- ٨- توقيت السفر: كان المهاجرون يسافرون فى الصيف أساساً حيث هدوء البحر وانشغال الأمن، وتوفر فرص العمل فى دول المهجر.
- ٩- أسلوب السفر: يغلب على أسلوب السفر فى جماعات مع الصحبة التى غالباً ما تكون من نفس البلد أو من نفس المحافظة أو من محافظات أخرى مجاورة. وهى التى تشعر المهاجر بقدر من الطمأنينة لديه وتدفعه لاتخاذ قرار السفر وجود خيط رابط بين الأسر فى القرية والمجموعة المسافرة بشكل ما.

سادساً: التجهيز للهجرة وبداية التشبيك:

- ١- إن التجهيز للهجرة من خلال اتخاذ القرار يأتى من خلال التشبيك عبر الاتصال الشخصى، والروابط القرابية والعلاقات المعرفية، وهى بعينها تصل إلى نوع من الشبكات تربط بين بلاد المنشأ، وبلاد المقصد.
- ٢- آليات الهجرة، وتشمل تلك الآليات التعرف على السماسرة، ووكلاء السفر، والمحامين، والمصرفيين ومكاتب التشغيل والمترجمين الفوريين، وكلاء السفر والمحامين والمصرفيين، ومكاتب التشغيل والوسطاء والمترجمين الفوريين، ووكلاء الإسكان، فضلاً عن المهريين، كل هؤلاء يدعمون استمرار الهجرة من أجل مصلحتهم الخاصة.
- ٣- طبيعة الشبكات: كشفت نتائج الدراسة الراهنة إلى أن غالبية وكلاء السفر والمحامين والمصرفيين، ومكاتب التشغيل والوسطاء والمترجمين الفوريين، ووكلاء الإسكان فضلاً عن المهريين، والمتجرين هم من سبق لهم الهجرة بطريقة غير شرعية ويميلون إلى توسيع نطاق هذه التجارة واستثمارها من

أحل الثراء حتى لو كان باستغلال الراغبين السفر.

٤- تبين لنا من خلال الدراسة آليات التجهيز للسفر وتوفير متطلباته فى:

- خلق روابط اجتماعية سابقة على السفر للتزود بالمعلومات وربطها بإمكانيات السفر نحو وجهة يرى الراغب فى الهجرة مصلحته فيها، وهو ما يعرف بشبكة العلاقات الاجتماعية.
 - تمحور المبالغ المطلوبة للسفر حول متوسط (٢٩ ألف جنيه تقريباً)، وعلى الرغم من الاتفاق العام - على عدم توفر تلك المبالغ المطلوبة معهم - إلا أنهم يلجئون للأسر أو للاقتراض من أهل القرية كبداية أساسية.
 - دعم أفراد الأسر متوسطة العدد (٦-١٠) وقليلة العدد (١-٥) هو الأعلى للمقبلين على الهجرة بنسب أكبر من تلك الأسر كثيرة العدد، ليس فقط فى تجميع الأموال ولكن فى ضمان سدادها بعد وصول الفرد إلى دولة المهجر، كما أنها هى التى تقوم بدفع تلك المبالغ للسمسار أو الوسيط، سواء بدفع جزء قبل السفر والباقى عند الوصول، أو دفع المبلغ كله لهم.
 - أن الأوراق المطلوبة للسفر؛ استخراج جواز سفر (باسپورت)، وبطاقة شخصية ببيانات جديدة، واستخراج شهادات فى المؤهلات الدراسية، وبيان برصيد الفرد فى البنك.
- ما يخص الخدمات المطلوبة من الراغبين فى الهجرة غير الشرعية فتمثلت فى: خدمة المركب، وتسهيل أعمال غير مشروعة، والعمل بالسخرة، وتدخل هذه التغيرات فى حساب الفرد ويربطها بحساب المكاسب والخسائر، وهى التى يبنى عليها قراره بالهجرة.

سابعاً: السفر ومشاقه

تمثل الهجرة غير الشرعية أحد أهم الحلول الفردية التى يلجأ لها الشباب المصرى للتغلب على واقعهم البائس ظناً منهم أن فى الهجرة خلاصاً، بسبب ما لاقوه من

ضيق ببلادهم وندرة القوت، لذا تعرض هذا الفصل لتناول أولاً: أوجه المشقة والخطر الذى يقبلها المهاجرون غير النظاميين برضا أثناء رحلة خروجهم من مصر كئمن لحريتهم المأمولة إن كتب لهم النجاح ، وثانياً: أوجه الخطر والمشقة عند الإقامة فى دول المهجر، ثالثاً: مظاهر المشقة عند بدايات الاستقرار بدولة المهجر، رابعاً: مظاهر الاتجار بالمهاجرين بدولة المهجر. مع مراعاة أن ذلك تم عبر متغيرات المستوى الاقتصادى الاجتماعى للمهاجرين، وهويتهم الديموجرافية، وأعمارهم، وحالتهم الاجتماعية.

١- اتضح من تحليل بيانات الجزء الأول أن هناك أوجه مشقة تعترض المهاجرون غير الشرعيين فى رحلتهم أولها أن غالبيتهم يسرون عبر المجهول بلا هدى ينير لهم الطريق كيف وأين ومتى هى أسئلة لا يعرفون لها إجابة، ثانياً أن غالبيتهم يساقون ويوضعون فى أماكن تجمع فى ظروف أشبه بالاحتجاز الجبرى، ثالثها، أن هذه الأماكن غير ملائمة للمعيشة الآدمية فى الغالب من حيث جودة التهوية وتوفر مرافق ناهيك عن توافر الطعام والشراب، وأخيراً، بعد تحمل كل هذه المشقة لا ينجح فى الوصول سوى ما يزيد قليلاً على نصف من بدأ الرحلة.

٢- أبانت النتائج بأن من يوجدون بدولة المهجر فى استقبال المهاجر غير الشرعى غالبيتهم من أبناء وجه قبلى الأكثر مساندةً لذويهم بدول المهجر خاصة محافظة أسيوط، وأن تلك المساندة تقدم بشكل أكثر للأكبر سناً، وأن أصحاب المستوى الاقتصادى المرتفع يمكنهم أن يشتروا الدعم والمساندة مادياً عن طريق المتعهد أو السمسار حيث يستطيعون الدفع له وتأمين مأوى أكثر أمناً وفقاً لقواعد الهجرة غير الشرعية. إلا أن المخاطرة تكمن فى أن الذين لم يجدوا أحداً بانتظارهم تعرضوا للعمل سخرةً والمطاردة المستمرة حتى الذين اشتروا بإمكانياتهم المادية المتعهد أو السمسار، لم يسلموا من ذلك. كما أن

الشباب المهاجر بشكل عام يكون أكثر عرضة للمشقة ومخاطر السفر عندما لا يمتلك أموالاً تيسر له المعيشة من ملابس ومأكل ومسكن وغيرها وأن الأقلية الذين لا يمتلكون الأموال ينتمون أكثر لمحافظة الوجه البحري ولا يوجد تأثير لفروق السن أو الحالة الاجتماعية على امتلاك المهاجر للأموال أثناء سفره.

٣- كشفت البيانات أن إبرام عقود عمل بدولة المهجر قبل السفر يمثل أحد أوجه المشقة التي يواجهها المهاجرون غير الشرعيين لأنه عندما حاولنا الاستفسار منهم عن ماهية هذا العمل، ومدى صدق من ارتبطوا معهم بتوفير فرص العمل، ومدى التزامهم بتوفيره، ومواصفات هذا العمل، وما إذا كان يشوبه ثمة استغلال ومتاجرة بالبشر، وهل هو عمل واحد في مكان واحد أم عدة أعمال؛ وجدنا أن ما يقرب من ثلث الشباب الذين ارتبطوا بفرص عمل لم يجدها. حقيقة أننا نجد من بين الواصلين بنجاح من الألف شاباً الذين أقدموا على تجربة الهجرة هناك مائة وعشرون شاب كانوا مرتبطين بفرص عمل قبل سفرهم، وثلثهم فقط، أى في حدود الأربعين، لم يصدق معهم تلك الاتفاقات، أما الذين نجحوا في تنفيذ العقود المبرمة فقد واجهوا نوعاً آخر من المشقة تمثل في معاناة ثلثهم بسبب ارتباطه لا بمكان واحد للعمل فقط ولكنه وجد أعمالاً متعددة في مكان واحد، وما يقرب من نصفهم وجد نفسه يعمل عملاً واحداً ولكن بأماكن متفرقة كعمال التراحيل، وندر أن يجد أحدهم نفسه يمارس عملاً واحداً بمكان واحد. كما أن طبيعة العمل جميعها أعمال شاقة يرفض أهل البلد الأصليون ممارستها.

كما أن هدف الشباب المهاجر بشكل عام تلخص في جمع أكبر قدر ممكن من المال عن طريق الحصول على فرصة عمل، وأن الأكثر عرضة منهم لمخاطر الهجرة هم من يسعون لذلك الهدف بإلحاح أكثر من غيرهم، لأنهم

عرضة لصور من الاتجار والاستغلال وهؤلاء فى الغالب ينتمون لمحافظة
حديثة العهد بالهجرة غير الشرعية ومن ثم لا يجدون من يستقبلهم ويعد لهم قبل
الوصول، أو أنهم أكبر سناً وبالتالي لا يفضلهم أصحاب الأعمال المشروعة
فيستمرون فى البحث بشكل أكبر يعرضهم لقدر من اليأس، وهم عرضة لمواقف
سيئة على مدى زمنى أكبر، أو أنهم من مستوى اقتصادى اجتماعى منخفض
فيلحون بشكل أكبر على قبول أى عمل، أو أن وراءهم أسر تلح عليهم فى
إرسال ما يلزمهم من تكاليف المعيشة وسداد قيمة مديونية السفر بهذه الطريقة
فيقبلون سريعاً بالمتاح من عمل مهما كلفهم من عناءٍ ومخاطرة.

٤- بشكل عام نستنتج من البعد الخاص باستغلال المهاجرين عن طريق عرض
أعمال غير مشروعة عليهم التى تتمثل فى الاستغلال القصرى فى أداء أعمال
يعاقب عليها القانون (كالدعارة، والاتجار فى السلع المحظورة كالمخدرات
والسلاح، وغيرها) والتى اتضح أن هذا النوع من الأعمال يعرض على مالا
يقل عن ربع الشباب المهاجرين، وأن أكثر من نصف تلك الحالات يعرض
عليهم تلك الأعمال بمعرفة أشخاص من بلادهم الأصلية. الأمر الذى ينبئ
بوجود شبكات منظمة تعمل على تهجير بعض الشباب بغرض استغلال
أوضاعهم بإشراكهم فى نوع من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أن
المساندة التى بحث عنها البعض عند وصولهم لدول المهجر هى التى رتبت
هذا الشكل من الاستغلال ومن ثم اتفقت النتائج من حيث من طلب المساندة
ومن يستغلون مادياً فنجد من يستغل بشكل أكثر هم الأكبر سناً، وأن أصحاب
المستوى الاقتصادى المرتفع من الذين سبقوا واشتروا الدعم والمساندة مادياً،
تستقطع منهم هذه الأموال عن طريق المتعهد أو السمسار لقاء هذا الدعم
السابق الإشارة إليه.

ثامناً: الطموحات بين الفشل والتحقق:

سعى هذا المحور إلى التعرف على وجهات نظر الشباب الممثل لعينة الدراسة حول تجربة الهجرة غير الشرعية، في جوانبها المختلفة؛ بدايةً من تقييم هذه الرحلة بوجه عام، ومدى تأثيرها على الشباب المهاجر من وجهة نظره، والاتجاهات العامة والمواقف السائدة في مجتمع الدراسة تجاه العائدين من الهجرة غير الشرعية، وطبيعة العلاقة بين المهاجر والمهرب، ومدى شعور الشاب المهاجر بالندم أو عدم الندم على تجربة الهجرة، واتجاهه نحو إعادة التجربة، وهل المهاجر غير الشرعي جاني أم ضحية، ومدى وعيه بالقوانين التي تمنع الهجرة غير الشرعية، ومصادر معرفته بها، وما النصائح التي يقدمها أفراد عينة الدراسة لمن يريد الهجرة بنفس الطريقة من خلال خبراتهم السابقة. وقد كشفت النتائج ما يلي:

- ١- النسبة الغالبة من عينة الدراسة يعتقدون أن تجربة الهجرة كانت تجربة مفيدة وبلغت هذه النسبة ما يزيد على نصف عينة الدراسة، في مقابل ثلث عينة الدراسة يرون أنها تجربة فاشلة، وهناك نسبة قليلة لم يستطيعوا تقييم تجربتهم كونها تجربة مفيدة أم فاشلة.
- ٢- وعن تأثير الهجرة على عينة الدراسة فقد أفاد ما يزيد على ربع عينة الدراسة، بأن الديون حاصرتهم بعد العودة، ويرى نسبة قليلة من أفراد العينة أنه قد حدث له "تفكك أسرى"، ويقول ما يقترب من نصف العينة "عملت فلوس"، ويرى ما يقترب من ربع عينة الدراسة بأنه "شاف الدنيا".
- ٣- وعن أسلوب تعامل أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه الشاب بعد عودته من تجربة الهجرة، فقد كشفت النتائج أن النسبة الغالبة من عينة الدراسة ترى أن تعامل الناس معهم كان عادياً، وبلغت هذه النسبة ما يقترب من ثلاثة أرباع العينة، وأفادت ما يقترب من ربع عينة الدراسة بأن الناس كانوا يشجعونهم

من أجل إكمال المشوار مرة ثانية، في مقابل نسبة قليلة ترى أن نظرة الناس كان "فيها شماتة".

٤- وعن اتصال الشاب بالمهرب بعد العودة وطبيعة هذا المهرب، وتصرف المهرب، فقد أفادت النسبة الغالبة من عينة الدراسة أنهم لم يتصلوا بالمهرب وبلغت هذه النسبة ما يقترب من ثلاثة أرباع العينة، مقابل ما يزيد عن ربع عينة الدراسة أفادوا بأنهم اتصلوا بالمهرب بعد تجربة الهجرة، كما أفاد نسبة ما يزيد على ثلاثة أرباع العينة بأن المهرب كان سمساراً، في حين أفاد نسبة قليلة بأن المهرب مكتب سفر، وأفاد ما يزيد عن ثمن عينة الدراسة بأن المهرب واحد من البلد، كما أفاد نسبة قليلة بلغت ما يقترب من ربع عينة الدراسة بأن المهرب رجع الفلوس لما عرف، وفي حين أن نسبة أكبر من هذه العينة بلغت ما يزيد على ثلث عينة الدراسة أفادت بأنه لم يفعل شيئاً، ونسبة ما يزيد على ثلث العينة أفادوا بأن المهرب وعدهم بتدبير رحلة أخرى، وأفادت نسبة ضئيلة بلغت نسبة قليلة بأنهم لاموه على فشلهم في السفر.

٥- وعن مدى شعور الشباب المهاجر بالندم على تجربة الهجرة غير الشرعية، فيرى ما يقترب من ثلث عينة الدراسة من أفراد عينة الدراسة أنهم لا يشعرون بالندم على تجربتهم، في حين أجاب ثلثي عينة الدراسة منها بأنهم يشعرون بالندم، وتركزت أسباب الشعور بعدم الندم بين أفراد العينة (أنهم كونوا أنفسهم)، و(أنهم شافوا بلاد جميلة)، و(أنهم عرفوا الناس بتعامل إزاي في الدول الثانية)، في حين تركزت أسباب الشعور بالندم على أنهم (اتبهدلوا وعرفوا قيمة بلدهم) وأنهم (اشتغلوا في أعمال غير قانونية)، وأنهم (ندموا على الفلوس اللي ضيعوها)، وأن (سنين العمر راحت).

٦- وعن اتجاهات الشباب نحو إعادة تجربة الهجرة، فقد كشفت النتائج أن نسبة

ما يقترب من ثلثي العينة لا يرغبون في إعادة التجربة، في حين أن نسبة ما يزيد عن ثلث عينة الدراسة يرغبون في إعادة التجربة، وتركزت أسباب الاتجاه نحو إعادة التجربة في أنه لا توجد طرق أخرى متاحة، وأن (العيشة بره بأى شكل أفضل)، في حين تركزت أسباب اتجاه الشباب نحو عدم إعادة تجربة الهجرة، في أن السن الآن لا يسمح بالمغامرة، أو أن الحالة الصحية لا تسمح، أو لأنه (استقر خلاص)، أو أنه أصبحت معه إقامة شرعية.

٧- يرى ما يقترب من ربع عينة الدراسة بأن من يسافر بطريقة غير سليمة وهو يعلم ذلك يعتبر مخالفاً، ونسبة تزيد عن ثلث عينة الدراسة يعتبره ضحية، في حين أن نسبة تزيد عن ثلث عينة الدراسة يرونه مخالفاً وضحيةً معاً. وعن أسباب اعتباره ضحية فقد أرجعتها عينة الدراسة إلى أنه (ما فيش فرص عمل أخرى غير كده)، وأنه ضحية الفقر، والبطالة، والجهل، ولأنه يعرض حياته للخطر.

وعن أسباب اعتباره مخالفاً فقد أرجعت عينة الدراسة ذلك إلى أنه (ماشى بطريقة غير سليمة)، وكونه (ما لوش ثمن أو سعر عند وفاته).

٨- وعن مدى معرفة الشباب المهاجر الممثل لعينة الدراسة بوجود قوانين تمنع السفر بطريق غير رسمي، فقد أفاد ٧٩,٨٪ من عينة الدراسة أنهم يعرفون (إن فيه قوانين تمنع السفر بطريق غير رسمي)، في حين أفاد ٢٠,٢٪ أنه ليس لديهم العلم بوجود قوانين تمنع السفر بطريق غير رسمي.

٩- وفيما يتعلق بنصائح عينة الدراسة لمن يريد الهجرة بنفس الطريقة فقد أظهرت الدراسة أن نسبة ٣١٪ من عينة الدراسة ينصحونه بالسفر، في حين ينصحه ٣٠,٧٪ بالصبر والسعى للطريقة الرسمية، وينصحه ما يزيد على عينة الدراسة بأن يجرب، وينصحه ما يقترب من ربع العينة بالتخطيط الجيد

لتلافي الخطر، في حين ينصح ١٧,٢٪ بمحاولش يسافر بالطريقة دي، في حين ينصح ١٠,٢٪ يشتغل في البلد في أى فرصة تتوفر له.

ويمكن القول في ضوء النتائج المتقدمة أنه لا تزال الصورة الذهنية الغالبة لدى معظم الشباب المهاجر هجرة غير شرعية وفقا لوجهة نظر عينة الدراسة فكرة أنه لا مناص من الهجرة بسبب عدم وجود طرق أخرى متاحة أو بديلة، وأن الحياة في دول المهجر أفضل ولهذا فإنه بالرغم من المآسى التي يتعرضون لها في رحلتهم الأولى وعلمهم في أغلب الأحيان بوجود قوانين تحظر الهجرة غير الشرعية فإن نسبة كبيرة من بين هؤلاء الشباب لديهم الرغبة في تكرار التجربة لتحقيق الطموحات التي يرمون إليها وفي المقابل فإن معظم الشباب الذى قنع بعدم تكرار تجربة الهجرة قد أرجع ذلك إلى عدم القدرة صحيا أو بسبب الوصول إلى الهدف الذى كان يسعى إليه من الهجرة.

تاسعاً: انتهاء الحلم: رحلة العودة ومشاقها

برزت بشكل عام النتائج الآتية:

- بلغ المرشحين من العينة حوالى نصف العينة.
- تعددت الجهات التي قامت بالقبض على المهاجرين جاء بوليس البلد اللى رايحينها في مقدمة الجهات تلاه حرس الحدود والانتربول.
- تباينت طرق المعاملة التي لاقاها المقبوض عليهم من المهاجرين غير الشرعيين إلا أن المعاملة الطيبة كانت الأبرز بين طرق المعاملة.
- تباينت المدد التي قضاها المرسلون بين القبض عليهم وترحيلهم ما بين عدد من الساعات الى ما يقترب من العام بحسب الحالات.
- تعددت طرق الترحيل بين الترحيل بالطائرة والمراكب او بالطريق البرى بحسب الحالات.
- أما عن الإجراءات التي تمت مع المرشحين عقب الوصول لمصر فقد تباينت

الفترات التي استغرقتها بين عدة ساعات وعدة شهور.

- جاء الحجز بالمطار في مقدمة الإجراءات التي اتخذت مع المرشحين تلاه التحقيق وإبلاغ الأهل والتحويل للنيابة وإخلاء السبيل أو التحويل للحجر الصحي بحسب الحالات.

عاشراً: مواجهة الظاهرة من وجهة نظر عينة الدراسة

لاشك أن تحديد ملامح الطريق لمواجهة فاعلة للظاهرة إنما ينطلق من تقييم السياسات والاستراتيجيات الواقعية المتعلقة بها سواء على الصعيد المحلي أو الدولي ونوعيتها وأهدافها المعلنة والخفية.

ويتطلب تحديد ملامح الطريق للمواجهة التعرف بدقة على إجابة للسؤال الملح في هذا الصدد: هل تشكل موجات الهجرة غير الشرعية مشكلة لدول الموطن أم دول المهجر؟ ومن ثم من الذي يتحمل مسؤولية التصدي للآثار السلبية لها؟ وهل من الممكن الاستفادة من تلك الموجات أو ترشيدها وحسن توجيهها؟ وما طبيعة الحلول والتصورات للمواجهة وهل تنطلق من مدخل أمني أم مدخل تنموي؟

كل هذه التساؤلات تختلف الإجابة عليها باختلاف طبيعة التصورات للهجرة غير الشرعية وحسن التعاون والتنسيق في التعامل معها.

ومما لا شك فيه أن حكومات البلدان التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل مسؤولية أساسية عن مأساة المهاجرين، إذ إن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأى ثمن، ومجابهة مخاطر الموت غرقاً. إلا أنها لا تتحمل لوحدها المسؤولية عن ذلك.

ولاشك أن قيام الاتحاد الأوروبي بتبني سياسات أمنية، بالنظر إلى مصالحه فقط، وإغلاق الحدود لا يمثلان الحل. فهذا الأخير يكمن في دراسة

أسباب الهجرة غير الشرعية في الدول المصدرة لها، ووضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم، في سبيل إيجاد فرصة عمل، وتحقيق حلمهم بحياة أفضل.

وعلى ذلك فإن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعقلهم، بل يجب أن تتبع من حوار شامل، ومن مقارنة تضامنية وإنسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتي لا تظل الشراكة الأورو-متوسطية حبيسة التبادل التجاري والسلعي.

وانطلاقاً مما سبق وفي سبيل مواجهة فاعلة لذلك، يجب التفكير في مقارنة أخرى تكون أكثر شمولية، تعمل علي اجتثاث الظاهرة من جذورها، عن طريق المساهمة في تنمية المناطق المصدرة للهجرة السرية، وخلق فرص للعمل بها، وهو أمر يتفق عليه. وبصيغة أخرى، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستديمة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة. وفي هذا السياق، يمكن أن نشير إلي إعلان برشلونة الذي شكل مقارنة شمولية، تحتاج إلي إرادة وانخراط للدول الأوروبية - المتوسطية لإنجاحها.

وفي إطار المقاربة المطلوبة يلزم التعرف على رؤية الشباب الذي أقدم على تجربة للهجرة غير المشرعة حول سبل التعامل المناسب بدأ من التعرف على المسئول عن سفرهم بهذه الطريقة، وهل ثمة دور تقوم به الدولة بالفعل إزاء التعامل مع هؤلاء الشباب من خلال التواصل معهم للتعرف على احتياجاتهم، وما الذي يجب على الدولة أن توفره لهم، وما الذي يجب أن تقوم به الدولة للحد من مخاطر الهجرة غير المشروعة ومنع الإقدام عليها، وبرز الجهات التي تلعب دوراً في تلك المواجهة؟ وذلك على النحو التالي:

حاولت الدراسة في هذا الفصل استكشاف معالم الطريق لمواجهة فاعلة لظاهرة الهجرة غير المشروعة وقد استدعى الأمر تحديد المسئول عن سفر

الشباب بهذه الطرق غير المشروعة، ومدى وجود دور للسلطات الرسمية للدولة في متابعة وحل مشكلات ضحايا الهجرات غير المشروعة، وما الذى يجب أن توفره الدولة لضحايا الهجرة غير المشروعة حتى لا يكرروا التجربة مرة أخرى، ثم نصل لتحديد أكثر من خلال التعرف على ما يجب ان يكون عليه الإطار الفاعل للمواجهة من خلال تحديد أكثر الجهات فاعلية في هذا الإطار وتحديد المطلوب منها للحد من الظاهرة بشكل مباشر، وعلى ذلك فقد توصلنا للنتائج التالية:

- جاءت الدولة التي لا توفر لشبابها الحياة ولا الشغل كأكثر عوامل طرد الشباب والمسئول الأول عن سفر الشباب بهذه الطرق غير المشروعة، وإن أبرزت الاستجابات بنسب بسيطة الشخص نفسه كمسئول لتحقيق طموحه، وكذلك الأهل في دفعهم للأبناء للسفر بهذه الطرق.
- أبرزت غالبية الاستجابات عدم اتصال أى من موظفى الدولة أو أجهزتها بضحايا الهجرات غير المشروعة وبالتالي عدم دراسة حالتهم، وإن كانت نسب بسيطة قد أقرت بأن هناك اتصال من بعض الجهات الرسمية جاء على رأسها الشرطة وإن كانت هناك بعض إشارات لجهات أخرى كالخارجية أو الصحة أو الشؤون الاجتماعية أو الجمعيات الأهلية.
- ولكى لا يكرر هؤلاء الشباب تجربة السفر لمرّة أخرى جاء توفير الدولة لفرصة عمل على رأس مطالبهم وتوفير دخل جيد وقدرة الشاب على أن يتزوج أو يبنى بيت وبرزت استجابة مفادها أن يشعر الشاب أنه إنسان بما يعنيه ذلك من توفير حياة كريمة كما برز مطلب تسهيل الهجرة المشروعة بين مطالب الشباب من الدولة.
- وفيما يتعلق بصياغة إطار متكامل لمواجهة الظاهرة بفاعلية جاءت كل جهات الدولة مجتمعة كمسئولة عن تطبيق وتفعيل الإطار وإن كانت هناك بعض

التركيز على بعض الجهات وهي بالترتيب القوى العاملة والشرطة والشئون الاجتماعية والخارجية والمحليات.

أما فيما يتعلق من تلك السلطات أن تقوم به كإستراتيجية وقائية وعلاجية للظاهرة فقد تلخص فى الآتى: توفير فرص العمل وتسهيل الهجرات الشرعية والقضاء على الفساد والتوزيع العادل لموارد الدولة وتحقيق الأمن ومراقبة الموانى ووجود تدريب مهنى ونظم لإلحاق الشباب بالعمل فى الدول الأخرى.

إحدى عشر: الجهات التى يجب أن تلعب دورا فى مواجهة الهجرة غير الشرعية

أقرت عينة الدراسة بنسبة تقترب من النصف بأن المسئولية مسئولية عدة جهات مجتمعية أبرزها الشرطة والمحليات والشئون الاجتماعية والقوى العاملة والخارجية.

وجاءت الاستجابات لتعكس ارتباط المشكلة بمشكلات اجتماعية مزمنة يلزم حلها وهى الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للموارد داخل الدولة وتحقيق الأمن.

وقدم البعض إطارا دوليا للحل من خلال تسهيل الهجرة غير الشرعية وتدريب الشباب وفتح أسواق لعملمهم بالدول الأخرى.

ثانى عشر: ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتغيرات التى طرأت عليها

فى سعى من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لمواصلة جهوده فى دراسة الهجرة غير الشرعية، والتى بدأت بإجراء بحث "الشباب المصرى والهجرة غير الشرعية" عام ٢٠٠٦، قام بإجراء بحث "الهجرة غير الشرعية للشباب" فى عام ٢٠١٥، فى نفس الموضوع، وبنفس المنهجية. وبذلك يمكن أن نتخذ بحث عام ٢٠٠٦ كسنة أساس نستند إلى نتائجه فى رصد التغير على المدى الزمنى (من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥) فى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بجانب

الكشف عن مدى نجاح السياسات أو فشلها في مواجهة هذه الظاهرة، أو على الأقل في الحد منها.

واستنادا إلى ذلك كانت أهمية هذا الفصل الذى يسعى لتحقيق هدفين:

الهدف الأول هو مقارنة نتائج بحث عام ٢٠١٥ بنتائج بحث عام ٢٠٠٦ والذى تم نشر نتائجه عام ٢٠١٠، سعيا للوصول إلى إجابات للتساؤلات التالية:

- هل تغيرت خصائص المهاجرين غير الشرعيين الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية؟

- هل تغيرت أسباب الهجرة غير الشرعية؟

- هل زادت نسبة الشباب الذين يقدمون على الهجرة غير الشرعية لأول مرة؟

- هل تغيرت تجربة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب، من حيث: وجهة المهاجرين؟ وإلى أين أصبحت؟ أسباب اختيارهم لدولة المقصد؟ تكاليف

الرحلة؟ خطورة الرحلة من حيث وجود خط سير، والوسيلة المستخدمة للسفر؟

- هل تغيرت طريقة التعامل مع المهاجرين الشباب عند الوصول إلى دول المقصد؟

- هل زادت فرص حصولهم على الوظيفة التى سافروا من أجلها؟

- هل تغير رأيهم فى تجربة الهجرة غير الشرعية؟

- وهل اتجاه هذه التغيرات السابقة نحو الأفضل أم الأسوأ؟

أما **الهدف الثانى** فهو التعرف على أسباب التغيرات التى حدثت فى

ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك عن طريق تتبع أوضاع المحافظات المختارة

فى العينة خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٥ من حيث حالة التنمية بين

المحافظات، ونسبة الفقر، والبطالة، وبعض المؤشرات ذات الصلة بمؤشر

التنمية البشرية مثل مؤشر الرضا عن الحياة، الرضا بجهود الاهتمام بالفقراء،

الرضا بمستوى المعيشة؛ حيث ينبئنا معرفة أوضاع هذه المحافظات على الجهود

التمومية التي بذلت خلال هذه الفترة والتي جعلت منها أعلى المحافظات التي تقذف بشبابها إلى الهجرة غير الشرعية.

وقد خلص الفصل إلى أن أهم التغيرات التي حدثت في الهجرة غير الشرعية للشباب في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٥ هي على النحو التالي:

- ١- لم تشهد الخصائص الديموجرافية للشباب الذي أقدم على الهجرة غير الشرعية تحولات كثيرة من حيث النوع، والحالة الاجتماعية، والحالة العملية.
- ٢- تنامي هجرة المتعلمين تعليماً فوق المتوسط أو تعليماً جامعياً.
- ٣- من بين عوامل الطرد المختلفة للهجرة غير الشرعية فإن العوامل الاقتصادية هي الأكثر تأثيراً وإلحاحاً في دفع شباب العينة للهجرة غير الشرعية. وقد احتفظت هذه العوامل بأولويتها طوال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٥.
- ٤- زيادة نسبة الشباب الذين يقدمون على الهجرة غير الشرعية لأول مرة في عام ٢٠١٥ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٦.
- ٥- لم يحدث أى تغير في وجهة الهجرة غير الشرعية منذ عام ٢٠٠٦، فما زالت تتجه نحو الدول غير العربية.
- ٦- ما زالت إيطاليا أهم الوجهات الرئيسية للهجرة غير الشرعية، كما احتفظت اليونان، وفرنسا، بنفس ترتيبهم في عام ٢٠٠٦، وعام ٢٠١٥. ولكن وجهة الهجرة غير الشرعية في عام ٢٠١٥ أصبحت أكثر تنوعاً بانضمام روسيا واندلترا وأوكرانيا إليها.
- ٧- استمرار احتلال الأسباب الاقتصادية، ووجود أفراد من العائلات والمعارف، وتجارب النجاح السابقة لقائمة الأسباب التي ذكرها المبحوثون في اختيار دولة المقصد منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٥.
- ٨- ظهور أسباب جديدة في اختيار دولة المقصد هو دور سمسرة الهجرة

والانبهار بالصور الوردية التي تبث عبر الفضائيات عن دول المقصد أو ما سمعوه عن هذه الدول من الذين سبقوهم فى الهجرة دورا فى هذا الاختيار.

٩- بمقارنة تكاليف الرحلة عام ٢٠١٥ بتكاليفها عام ٢٠٠٦، نجد أن سمسرة الهجرة قد استحدثوا طريقة جديدة لمن لا يتمكنون من دفع المبلغ المطلوب كاملاً لإتمام الهجرة وهو تقديم خدمات مشروعة أو غير مشروعة على المركب.

١٠- تناقص نسبة الشباب المهاجر مع وجود خط سير لرحلته من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٥.

١١- تزايد اختيار الشباب المهاجرين غير الشرعيين السفر عن طريق البحر الأكثر خطورة ولكنه الأقل تكلفة.

١٢- تعاضم الدور الذى تلعبه الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين فى استمرارية الظاهرة من خلال الدعم والمساندة النفسية التى تجتذب مهاجرين جدد من العائلة أو الأصدقاء.

١٣- انخفاض نسبة المهاجرين الذين يشعرون بالندم على تجربة الهجرة فى عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠٠٦.

١٤- على الرغم من الجهود التنموية التى بذلت وانعكست فى مقدار الانخفاض الذى تحقق فى معدلات الفقر فى محافظات الشرقية والمنوفية و البحيرة، ما زالت هناك فجوات بين ما تحقق فى المحافظات.

إجمالاً لما سبق فقد أصبحت أحوال هؤلاء الشباب أقل قدرة على إشباع حاجاتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم مما كانت عليه فى عام ٢٠٠٦. كما أن الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة لم تؤت بثمارها.

المحور الخامس : أهم التوصيات

فى إطار دعم دور اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية فى المجتمع المصرى فى وضع خطة عمل قومية تعمل مع مختلف الجهات والمؤسسات وعلى مختلف المسارات فى الوقاية وحماية الضحايا وإنفاذ القانون، توجه نتائج الدراسة النظر إلى ما يلى:

- ١- مواجهة الفقر والبطالة ومحدودية الفرص باعتبارها العوامل الفاعلة فى مختلف مشكلات الهجرة غير الشرعية فى ظل تراجع الطبقة الوسطى وتوقف الحراك الاجتماعى، مما يفقد الفقراء بصفة خاصة الأمل فى تحسين أحوالهم، وهو ما يؤثر سلبا على منظومة القيم التى تحمى السلوك السوى، وهو ما يجعل الحصول على المال قيمة فى حد ذاته.
- ٢- دعم الأسر والمجتمعات الفقيرة والمهمشة لدورهم الفاعل فى إفراز ضحايا الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بهم بالاعتماد على نموذج للتنمية (التحليل الرباعى).
- ٣- الاهتمام بمواجهة الثقافة التى تدعم الهجرة غير الشرعية من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية وكذلك المؤسسات المعنية بالشباب.
- ٤- قيام المؤسسة الدينية بدور أكثر فاعلية فى إيضاح مشكلات الهجرة غير الشرعية وفى الحد من التبريرات الشكلية لإشباع المشروعية على صورها المختلفة التى تشكل متاجرة بالشباب.
- ٥- قيام المؤسسة الإعلامية بدورها فى الحد من مشكلات الهجرة غير الشرعية ومواجهة الثقافة الداعمة لبعض أنماطها.
- ٦- دعم دور مؤسسات العدالة الجنائية فى إنفاذ القانون وحماية الضحايا.
- ٧- الهجرة الشرعية عملية إيجابية يجب تشجيعها لتحقيق أهداف التنمية فى تشجيع وتيسير سبلها.

- ٨- التعامل مع ظاهرة الهجرة ينبغي أن يتم وفق فهم شمولي متكامل يشمل جميع جوانبها.
- ٩- عدم الخلط بين تحويلات المهاجرين ومساعدات التنمية.
- ١٠- تدعيم صلات المهاجرين بالوطن الأم وزيادة الانتماء له.
- ١١- المواجهة السياسية والأمنية لشبكات التهريب فى إطار الجهود الداخلية والإقليمية لمكافحة جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.
- ١٢- دعم التعاون على المستوى التعاقدى لتنظيم عمليات تبادل المعلومات وإعادة التوطين وغيرها من الإجراءات للسيطرة على الهجرة غير الشرعية.
- ١٣- ضرورة تفعيل الالتزامات القانونية الدولية التى توجب على الدول التعاون فى مجال مجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال الاتفاقيات الدولية (الثنائية، والإقليمية) لتفعيل هذه الالتزامات، ومن بينها تبادل الدراسات والبيانات عن الهجرة غير الشرعية.
- ١٤- ضرورة عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة وتلك التى تحتاج لعمالة موسمية بما يحقق أقصى استفادة من ظاهرة الهجرة لكل من الطرفين.
- ١٥- ضرورة إعادة تنقيح التشريعات العقابية الوطنية بما يكفل تشديد العقوبات على أعضاء العصابات والتنظيمات التى تنظم الهجرات غير الشرعية، وأيضا على الأشخاص المهتمين بالمساعدة فى عمليات تهريب البشر.
- ١٦- ضرورة عمل حملات إعلامية فاعلة للتعريف بالأخطار المرتبطة بالهجرة غير الشرعية والآثار السلبية المترتبة عليها وإرشاد الشباب إلى قنوات الهجرة الشرعية.
- ١٧- زيادة منافذ الهجرة المنظمة والمشروعة.
- ١٨- إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها.

- ١٩- تنمية مهارات وقدرات الشباب لفتح أبواب جديدة للهجرة والحد من الجريمة العابرة.
- ٢٠- تلعب الإدارة الفعالة للحدود دورا كبيرا فى مكافحة كافة أشكال الجريمة العابرة للحدود.
- ٢١- إجراء المزيد من المسوح والدراسات حول احتياجات ومتطلبات أسواق العمل الخارجية والتركيز على توفير فرص هجرة للراغبين فى الهجرة.
- ٢٢- إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن المصريين فى الخارج وأسواق الهجرة والقوانين المنظمة للهجرة فى دول المهجر.

المحور السادس: فريق البحث

أ.د. نسرین إبراهيم البغدادی	مشرفا عاما
أ.د. سمیحة نصر دویدار	مشرفا تنفيذیا
أ.د. محمود بسطامی شعبان	عضوا
د. شحاته محمد زیان	عضوا
د. عبیر أحمد صالح	عضوا
د. إكرام فتحی إلیاس	عضوا
أ.عبده صابر العشری	سكرتیرا فنیا
أ.أسماء مجدی عبدالظاهر	سكرتیرا إداریا